أمين عام التحالف الوطني أكد أن علاقة الكويتيين مع الأسرة الحاكمة علاقة تاريخية ولا تحتاج نوعاً من التملق للتأكيد على متانتها

الفضالة لـ «الأنباء»: بعد خطاب صاحب السمو بدقائق توقفت كل أنواع المشاحنات السياسية ونُزع فتيل الفتنة

خالد الفضالة متحدثا للزميل أسامة أبو السعود

أسامة أبوالسعود

أكد أمين عام التحالف الوطني أن علاقة الكويتيين مع الاسرة الحاكمة علاقة تاريخية ولا تحتاج نوعا من التملق للتأكيد على متانتها، موضحا ان ما أثير حول تصريحاته في ندوة «الأندلس» كان عملية تحريف لما كان يقصده وقد تم استغلاله ممن يروجون الأفكار المسمومة ضد الأسرة. موضحا ان هذه الافكار هي «كلام فاضي». وقال الفضالة إن مواقفه من الحكومة ورئيسها ليست شخصية. مشيرا إلى ان «الاصل اننا موالون للحكومة ولسنا ضدها فالمعارضة الحقيقية ليست بكثرة الاستجوابات او بالتأزيم وانما يقصد بها الدفع باتجاه الاصلاح».

ورفض خلال اللقاء ما يمكن وصفه بتقارب بين الشعبي والتحالف الوطني، مضيفا «ولو كان هناك تقاربا فهو تقارب في القضايا. وليس ذنبي إذا كان التكتل الشعبي أو أي تكتل آخر طرح قضية أؤمن بها. فإذا طرح قضية الحريات فسأقف معها وإذا طرح قضية حماية المال العام فسأقف معها. وإذا طرح قضية حماية الدستور فسأقف معها. فأنا لا أقف مع الأشخاص - وهذه نقطة مهمة - بل نقف مع القضايا. وأعلن استعداده للاستقالة فورا إذا ثبت انه يحيد عن ميثاق التحالف الوطني أو مبادئه. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

الخطر الحقيقي ليس الكلام الذي قلته وما قصدته كان واضحاً بشهادة أبناء من الأسرة ولكن الخطر الحقيقي هو من يروج لأفكار مسمومة ضدها فهذا الكلام «فاضي»

موقفنا من سمو رئيس الوزراء ليس موقفاً شخصياً ونحن نتحدث عن المنصب وليس الشخص وسبق أن أشدنا بالمحمد

هناك من يرى تقاربا بين نواب التكتل الشعبي وكتلة التحالف الوطني في الآونة الأخيرة، مع ان من يقدم الاستجوابات هم نواب الشعبي وليسوا نوابا محسوبين على التحالف الوطني، بم تفسرون هذا التقارب؟

ما في شيء اسمه تقارب بين الشعبي والتحالف الوطني، ولو كان هناك تقارب فهو تقارب في القضايا، وليس ذنبي انا اذا كان التكتل الشعبي او أي تكتل آخر طرح قضية اؤمن بها، فاذا طرح قضية الحريات سأقف معها واذا طرح قضية حماية المال العام سأقف معها، واذا طرح قضية حماية الدستور فسأقف معها، فانا لا أقف مع الأشخاص - وهذه نقطة مهمة - بل نقف مع القضايا.

فمثلا في القضية الأخيرة والتي تخص الوحدة الوطنية، نحن وقفنا يوم الثلاثاء في العقيلة مع مجموعة من النواب والقوى السياسية ومن ضمنهم التكتل الشعبي وبعد 12 ساعة بالضبط كنا ضد التكتل الشعبي والحركة الدستورية وكثير من القوى السياسية الأخرى في قضية القروض، فلماذا لم نركض وراءهم في قضية القروض؟ نحن نتعامل على أساس القضية.

واليوم الذي بعده كان مفترضا ان تناقش قضية البدون، فنحن ضد التجنيس العشوائي ولكننا مع الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون كبشر وكقضية إنسانية، ولكننا ضد التجنيس العشوائي والمزايدات السياسية او التكسب، فمواقفنا واضحة وما فيها اي شيء.

وانا أعطيكم الوثيقة الأساسية للتحالف ومبادئه فإذا خرجنا عن هذه الوثيقة او عن هذه المبادئ فانا اقدم استقالتي في هذه اللحظة، فانا والمكتب التنفيذي في التحالف مؤمنون بشكل كامل بما جاء في الوثيقة الأساسية للتحالف، واعتقد اننا خلال هذه السنة وقفنا موقف العقل وليس العاطفة.

وأقولها بكل أمانة - انا اقدر أصير بطل خاصة ان مرشحينا في الدوائر الثلاث الأولى، الأولى والثانية والثالثة، وأقول القبائل كذا والتكتل الشعبي كذا، وهذا الكارت الذي اكسب به وأصبح بطلا، وفي الانتخابات القادمة بدلا من ان اضع 4 مرشحين نضع 8 مرشحين ويمكن ان يحالفني الحظ وينجحوا جميعا، ولكن هل يهمني الانتصار الوقتي، انا يهمني مصلحة المواطنين والبلد بكل اطياف وطبقات وطوائف وعوائل البلد.

فنحن لا ننظر الى الكويت على انها مقسمة الى تيارات وفئات لان هذا هو الدمار الحقيقي، فنحن كتيار وطني نلعب الدور التاريخي للتيار، فنحن التيار الوحيد الذي يؤمن بالوحدة الوطنية ويمارسها على ارض الواقع، فعندنا في المكتب التنفيذي - وهذا ليس بقصد - ممثل من جميع الطوائف والقبائل والفئات فهو يضم الشيعة والسنة وأبناء قبائل وحضر. وبالمقابل تجدون ان أي تيار آخر ليس إلا صبغة واحدة فهو إما شيعة فقط او قبائل فقط أو منهج فكري وطائفي واحد فقط، ولكن عندنا جميع أبناء الشعب الكويتي، فحينما يتعلق الأمر بقضية الوحدة الوطنية لا تريدني ان اكون اول من يدافع عن هذه القضية، بل بالعكس فانا الأصدق في ان يدافع عن هذه القضية لأنني أمارسها وانادي بها.

تعيش البلاد اليوم ولله الحمد مرحلة هدوء بعد توتر الاجواء السياسية في المرحلة الماضية. لماذا وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه برأيك؟

الأصل أننا موالون للحكومة ولسنا ضدها فالمعارضة الحقيقية ليست بكثرة تقديم الاستجوابات أو بالتأزيم ولكن المقصود بالمعارضة أننا ندفع باتجاه الإصلاح بكل ما أوتينا من قوة

إذا خرجنا عن وثيقة التحالف الأساسية أو مبادئها فسأقدم استقالتي في هذه اللحظة فأنا والمكتب التنفيذي مؤمنون بشكل كامل بما جاء في الوثيقة الأساسية للتحالف وموقفنا خلال هذه السنة موقف العقل وليس العاطفة

لتوضيح الصورة لابد من العودة بالتاريخ الى الوراء لنسرد تسلسل الاحداث، فنحن في التحالف نرى ان ما حدث في البلاد في الآونة الاخيرة من احداث ليس وليد اللحظة، وانما ما حدث هو مشهد بدأت فصوله منذ عشرات السنين في البنيان السياسي ككل.

فمنذ وضع الدستور الكويتي سنة 1961 كانت هناك مجموعة بعضهم من الاسرة وبعضهم من خارج الاسرة يعادون هذا الدستور، وواجه المرحوم الشيخ عبدالله السالم معارضة شديدة حتى من داخل اسرة الصباح - في ذلك الوقت - ومن يقرأ المذكرة التفسيرية للجنة التأسيسية للدستور وما صاحبها من احداث يرى انه كانت هناك معارضة شديدة لصيغة الدستور كما هي اليوم.

ومع الأسف - كان باعتقادهم - في ذلك الوقت التأثير على مجريات الأمور وتعديل مواد الدستور الكويتي ولكنهم لم يستطيعوا أن يتغلبوا على الوضع في ذلك الوقت، ولذلك كان البديل أن يكون هناك نوع من التدخل في الحياة السياسية بشكل عام وفي انتخابات مجلس الأمة بشكل خاص.

وحاولوا ذلك عن طريق مرشحين ولم تفلح جهودهم بشكل مؤثر، وكان الحديث في ذلك الوقت ان من لا تستطيع التغلب عليه من الخارج يمكن ان تتغلب عليه من الداخل، وبدأ بالفعل التدخل المباشر في الانتخابات، وهناك احداث كبيرة شهدتها البلاد عقب ذلك منها: تعليق الدستور في اكثر من مناسبة، وحل مجلس الأمة لاسباب غير الاسباب التي نص عليها الدستور، وتزوير الانتخابات الذي حصل والتجنيس العشوائي حيث شهدت البلاد في تلك الحقبة تجنيس عدد كبير من الاشخاص والهدف الرئيسي من هذا التجنيس هو التأثير على نتائج الانتخابات.

وبعد ذلك اصبح هناك التقسيم المناطقي، وهذا ما نعيشه اليوم في الكويت وهو ان المناطق بشكل عام مقسمة الى قبائل وطوائف، فنجد منطقة بأكملها او اغلب سكانها من قبيلة واحدة ومنطقة اغلب سكانها من طائفة واحدة وهذا لم يكن عشوائيا او بمحض الصدفة.

وأعود قليلا لما ذكرته عن الحقبة التاريخية فنرى تعديل الدوائر في عام 1981 من 10 دوائر الى 25 والمقصود من ذلك التعديل - بشكل عام - ان يكون ولاء وانتماء كل فئة او كل طائفة او كل قبيلة لابناء القبيلة او الطائفة، وثانيا: خلق حاجة لدى الناس، فنحن اليوم نرى في الكويت ابسط الامور مثل استخراج رخصة قيادة او معاملة في البلدية لسكن او لشركة او نشاط ايا كان نوعه يحتاج الامر لواسطة. وخلق الواسطة ليس قضية نلوم فيها النواب بل نلوم من يوقع لتلك الواسطة ومن يساهم في تكريس هذا المفهوم.

وخلال هذه الايام يحمل البعض النواب بأنهم هم من خلقوا الواسطة واستشرى الفساد في المؤسسة التشريعية، ولكن الواقع يقول ان النائب لو اتى بـ 1000 معاملة ايا كانت فمن الذي سيمررها وسيوقع عليها ويقبل بها، اكيد هم الحكومة، وفي النهاية اترك النواب يقدمون ما يقدمونه وعلى الحكومة ان ترفض تلك المعاملات وتمنع الواسطة.

البرلمان قادر على محاسبة الحكومة، وهناك محاسبة مستمرة كان آخرها الاستجوابات الاربعة فماذا تريدون اكثر من ذلك؟

صعود المنصة هو واجب دستوري، وليس هناك اي داع للمفاخرة بذلك.

واسمح لي ان اعود ثانية الى النقطة الاولى حتى ارسم الصورة كاملة للناس، فخلق الحاجة لدى الناس اعطت انتماء - ليس للقانون - وانما للقبيلة او للطائفة او الفئة، وهذا ما ساهم في تكريس كل تلك المفاهيم.

لماذا شارك التحالف في تجمعات وصفت بانها اما طائفية او قبلية علما انه يفترض انكم تعارضون ذلك المبدأ؟

نحن في الآونة الاخيرة حينما شاركنا وكان لنا دور وواجب وطني، اردنا تحكيم العقل وليس العاطفة، وهناك بالفعل من يتساءل: كيف للتحالف الوطني المؤمن بالقانون والدستور ان يشارك مع اشخاص شاركوا في الفرعيات وكسر القوانين وهم يختلفون عن مبادئنا؟، وهذا كلام صحيح، ولكننا لا نشارك مع الاشخاص ولكننا نشارك من اجل قضية ايا كان مؤيدها ومن يقف وراءها، فهل القضية تتماشى مع ما جاء به الدستور الكويتي والمصلحة العامة ومصلحة المواطنين والبلاد؟ فهذا منظورنا.

ولا يهمنا ان النائب «فلان» شارك ام لا، وفي خطابنا في تلك التجمعات كنا نؤكد على الوحدة الوطنية ونبذ القبلية والطائفية في عقر دارهم، وليس لدينا اي حرج من هذا الشيء، وعلينا ان نكون صريحين وواقعيين ونحكم العقل.

ففي اي مشكلة تكون فيها فتنة لا يمكن ان ننجر فيها وراء عواطفنا ولا نصفي الحسابات او يعاند بعضنا بعضا لان الفتنة نار ستأكل الجميع، وقرأت في احدى المدونات مقولة «لو بيت اخيك يحترق فهل ستطفئ الحريق أولا ام اعاتب اخي بأنه يقاطعني او ان بيننا خلافات ونترك النار تلتهمنا جميعا، العقل يقول ان نطفئ النار اولا ثم نتعاتب ونتفاهم».

وفي اعتقادي وايماني الكامل ان موضوع الفتنة في دولة ملكية او امارة يحكمها حاكم من عائلة واحدة يكون دور الملك او الحاكم او الامير في هذه الدولة هو نشر الطمأنينة فهو الملاذ الاخير للناس، فاذا كان هناك اي خلاف بين الناس فهو الملاذ والمرجع الاخير للناس.

ندوة الأندلس

ما نقل عنك في ندوة الاندلس كان كلاما خطيرا، بم ترد على ذلك؟

في ندوة «الأندلس» كنت واضحا وصريحا رأيت بعيني غضب وألم ومرارة أبناء القبائل وكان هناك تجمع للسلف وآخر للشيعة، واستخدمت عبارة «كارت أصفر» التي فسرت بغير معناها واستغلها البعض ممن حرفوا كلامي الذي أخذ بطريقة لم أقصدها ولم أتطرق إليها.

فأنا قصدت أن ما يحصل هو تنبيه وانذار بأن الأمور قد تسوء وتوجهت في خطابي إلى الأسرة من باب المناشدة ولم أكن أتحدث عن انذار باتجاه أحد.

وهناك كثير من أبناء الأسرة وبعضهم أصدقاء لي وبعضهم في مواقع مسؤولة في الحكومة اتصلوا بي شخصيا وشكروني على موقفي لأنهم عرفوا حقيقة ما أقصده، فهل يعقل ان تعرف الاسرة حقيقة كلامي ثم يأتي اشخاص ليهاجموني تقربا الى الاسرة او لتحقيق اهداف ومصالح؟ وهذا الامر لا نعرفه في الكويت فعلاقتنا مع الاسرة في الكويت علاقة تاريخية ولا تحتاج الى تملق.

اعتقد ان الخطر الحقيقي ليس الكلام الذي قلته، فكلامي كان واضحا بشهادة ابناء الاسرة الحاكمة، ولكن الخطر الحقيقي من يروج لأفكار مسمومة ضد الاسرة الحاكمة او يشيع اننا نتحدث عن بديل، فهذا كلام فاضي.

دعاوى قضائية

سمو رئيس الوزراء رفع دعوى قضائية ضدك بسبب تصريحاتك في بعض الندوات. فماذا تقول في هذا الموضوع؟

موقفنا من سمو رئيس الوزراء ليس موقفا شخصيا، بل نحن نتحدث عن رئيس مجلس الوزراء بحكم منصبه وليس شخصه، فنحن نكن احتراما وتقديرا لشخص سمو الشيخ ناصر المحمد، ولكننا نتكلم عن المنصب السياسي فهو كأي منصب اخر غير منزه عن الخطأ ومن يعمل يخطئ، ونحن كتيار سياسي في النهاية من واجبنا ان نقوّم هذا الخطأ واذا رأينا ان هناك خطأ ان نقول ان هناك خطأ وتاريخنا في التحالف يشهد بهذا الكلام، فعندما تولى سمو الشيخ ناصر المحمد رئاسة الوزراء كنا من اكبر المؤيدين له وصرحنا بهذا الكلام في اكثر من مناسبة ودافعنا عنه في اكثر من مناسبة وأكدنا انه رجل اصلاحي، لكن رأينا أن الأمور تراجعت بعد ذلك وقُدمت العديد من الاستجوابات وجرى تغيير 6 حكومات، فكان من حقنا الانتقاد وابداء رأينا دون التعرض لشخص رئيس الوزراء لاننا نكن الاحترام لشخصه كما قلت.

مسؤولية التأزيم

البعض يحمل مجلس الامة مسؤولية التأزيم، فكل يوم استجواب وتأزيم وهو ما يقف معوقا ضد احداث تنمية في البلاد؟

الحكومة اثبتت بالدليل القاطع ان هذا الكلام غير صحيح، فمثلا بناء المستشفيات ما علاقته بمجلس الامة وتطوير مناهج التعليم ما علاقته بمجلس الامة وانشاء وحدات سكنية للمواطنين ما علاقته بمجلس الامة والبنية التحتية ما علاقتها بمجلس الامة وتقديم قوانين مثل قانون سوق المال ما علاقته بمجلس الامة، ليست لها اي علاقة.

والدليل انه حينما أرادت الحكومة التعامل مع الاستجوابات تعاملت معها، وانتهت من 4 استجوابات خلال 24 ساعة وانتهت جميعها لصالح الحكومة ووزرائها، وهذا يعني انه اذا أرادت الحكومة شيئا فانها تقدر على ذلك، وكثير من القوانين التي كانت تريدها الحكومة فعلا جاءت بها وقدمتها وطرحتها ومشتها.

فلا يصير ان نأتي ونحط اللوم على مجلس الأمة، فالمفروض ان يكون دور الحكومة مع النواب والاستجوابات «حياكم الله» دون اي هلع او جزع، فالحكومة هي التي تسبب «ها اللويا» وتدخل بصفقات مع النواب، فالحكومة تستطيع التعامل مع أي استجواب وتفند محاوره وتدافع عن وزيرها بكل قوة وشراسة وستنهي الموضوع، والناس ستقف معها. وللعلم فان الأصل أننا موالون للحكومة ولسنا ضدها، فالمعارضة الحقيقية ليست بكثرة تقديم استجوابات او بالتأزيم ولكن المقصود بالمعارضة أننا ندفع باتجاه الإصلاح بكل ما أوتينا من قوة، وان نضع أيدينا على مكامن الخلل وتقول ان هذا الشيء خطأ وعدله وقومه. وأنا أعطيك مثالا عن استجواب وزير الداخلية، فنحن في التحالف أوصلنا رسالة الى وزير الداخلية وقلنا له: يجب عليك ان تشكل لجنة تحقيق حقيقية وتحيلها بأسماء المتهمين الى النيابة ورفض ذلك، وقلنا له يا وزير الداخلية هناك أشخاص داخل وزارتك من يريد توريطك بهذا الشيء فعليك ان تحيلهم الى النيابة.

وفي النهاية نحن تيار سياسي لدينا مبادئ وأحد أهم هذه المبادئ حماية المال العام، فنحن سعينا الى الوزير وحاولنا بقدر المستطاع ان ننقذه، وبالعكس نحن قلنا للوزير اننا معك ونريد ان نضع ايدينا بايدك، بس يا اخي: طبق الأمور البديهية مثل تحويل القضية الى النيابة، ومع الأسف لم يقم بهذا الشيء وبعث بكتاب هلامي من فقرتين وليس فيها اي شيء من التهم او توضيح القضية.

والنيابة ردت عليه قبل الاستجواب وقالت له: لا نستطيع عمل شيء، فالنيابة في النهاية ليست جهة تقصي حقائق، فجهة تقصي الحقائق هي الداخلية والمباحث وهي جزء منكم، وأنا في النهاية أديت واجبي السياسي بنصيحة وزير الداخلية وما الإجراءات التي نعتقد انها صحيحة، واذا لم يقم بها فانا في النهاية لدي مبادئ، فحينما نحيد عن مبادئنا نكون قد دخلنا في الفساد السياسي.

رسالة إلى المحمد: مصلحة الكويت وأبنائها أمانة عندك

خلال اللقاء، توجهت للفضالة بسؤال عن رسالة يبعثها لسمو رئيس الوزراء، فماذا يقول فيها؟ فرد قائلا «اول شيء اقول لسمو الشيخ ناصر المحمد حمداً لله على السلامة بعد رجوعه من رحلة العلاج، وثانيا اقول ان مصلحة الكويت ومصلحة ابنائها امانة عندك، ومن يريد مصلحتك هم الاوفياء من ابناء الشعب الكويتي لأنك في النهاية ابن لهذه الاسرة الكريمة ورئيس وزراء دولتها، واذا كانت حكومتك على طريق الاصلاح فتأكد اننا سنكون إلى جانبك ونحن لا نعارض من أجل المعارضة».

الثبات على الموقف.. والفيصل القضاء العادل

في ختام اللقاء سألت الفضالة: هل تضايقت من رفع دعاوى ضدك وهل أصابك شيء من الخوف او القلق من تلك القضايا؟ فأجابني قائلا «شكرا على سؤالك، فأنا في النهاية انسان واعتقد ان هذه رسالة يجب ان تصل الى الشباب، لا يوجد حرج من الخوف او القلق ولا مراجعة النفس. بالعكس هذا شيء طبيعي ولكن ما اطالب الشباب به هو الثبات على الموقف، وصحيح اننا سنتعرض لمضايقات او بعض القلق او بعض الخوف وانا اعترف بهذا الشيء ولا ادعي البطولة وهذا شيء طبيعي ان اشعر بالخوف وانا ذاهب الى النيابة وعلي قضية وادفع 2000 دينار كفالة وانا في النهاية موظف وتأخذني المباحث بدورية الى المباحث الجنائية. فهذا الامر ليس فيه بطولة ولا فخر، لكن في كل هذه المراحل الفخر الوحيد الذي اشعر به هو انني منسجم مع نفسي، وضميري مرتاح. انا لم اتضايق ابدا من قضية مرفوعة من سمو رئيس الوزراء ضدي، رغم اني كما اكدت لم اتعرض لشخص سموه الذي اكن له كل الاحترام ومن حق سموه ان يرفع القضايا ومن حقي ايضا ان اعبر عن رأيي والفيصل هو القضاء الكويتي العادل».

الحكومة ارتبطت تاريخيا بزواج كاثوليكي مع الإسلاميين .. والتيار الوطني لا يساوم

سألت الفضالة ان كان البعض يرى عودة التيار الليبرالي بقوة الى الساحة وفوزهم في الانتخابات الاخيرة بسبب الدعم الحكومي خاصة بعد افول نجم الليبراليين وتراجع شعبيتهم في السنوات العشر الاخيرة لصالح القوى الاسلامية كيف تنظرون لذلك؟ فاجاب قائلا: لا ينكر اثنان في الكويت كلها ان الزواج الكاثوليكي بين الحكومة والقوى الاسلامية تاريخي، اما التيار الوطني فلا يستطيع ان يخوض تجربة مثل هذه لسبب وحيد وهو ان التيار الوطني لم يأت ليساوم على امور.

فأنا لم آت لان لدي مجموعة انقلها من وظيفتها واخرى اسعى لترقيتها ولا مجموعة اريدها تستفيد بطريقة ما، او عندي واسطات، انا عندي الدستور وتطبيق القانون.

اذن فليس هناك شيء تستطيع الحكومة مساومتي عليه، مثلا اعطني الشيء هذا وانا اعطيك منصبا أو قف معي بهذا الاستجواب، كل ذلك عار عن الصحة.

وبخصوص الانتخابات فأنا اعتقد ان النقلة النوعية التي حصلت في التيار الوطني وبروز بعض من منتسبي هذا التيار في الانتخابات ونجاحهم بسبب دخول عنصر الشباب، فهم المحرك الاساسي والرئيسي والحيوي والفعال في اي تيار سياسي.

فنجاح اشخاص مثل صالح الملا او اسيل العوضي او عبدالرحمن العنجري في الانتخابات الاخيرة، وفي الانتخابات التي سبقتها نجح علي الراشد ومحمد العبدالجادر فهؤلاء جميعا من الشباب فهؤلاء هم شباب التيار الوطني.

فدخول الشباب المعترك السياسي وخوضهم هذه التجربة هو النجاح وفي المقابل من يدعمهم ويدير الحملات الانتخابية ويتحرك خلف الكواليس ومن يدير النشاط والحراك السياسي في التيار الوطني هم الشباب. ومثال ذلك انا كأمين عام التحالف عمري 33 سنة، واكثر من نصف اعضاء المكتب التنفيذي في التحالف اصغر مني سنا، فالحيوية والنشاط موجودة عند الشباب وطبعا لا نغفل دور الخبرة والعمق التاريخي وعمق النظر عند اصحاب الخبرة في التيار، ونحن لا نستغني عن دورهم.

ولكن المحرك الاساسي هو دور الشباب وهذا ما يعيد البريق الى التيار الوطني لانه اسند اعتماده وثقله وسلم المهمة الى الشباب انفسهم.